

آفاق التنوع الاقتصادي للجزائر في ظل قانون الاستثمار الجديد 22-18

Prospects for economic diversification of Algeria under the new investment law 22-18

شليغم سعاد¹¹جامعة الجزائر "3"، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، scheligh@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2023/04/01

تاريخ القبول: 2023/03/05

تاريخ الاستلام: 2022/12/11

ملخص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحليل قانون الاستثمار الجديد 22-18 و دراسة ما تضمنه من إجراءات جديدة و البحث عن مدى قدرتها على دفع عجلة الاستثمارات باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لتنوع مصادر دخل الاقتصاد الوطني و إخراجها من تلك التبعية للمحروقات التي ظل حبيسا لها لعدة عقود. فمن دون شك أن القانون الجديد صمم لفتح آفاق و خلق الشروط المناسبة لتشجيع و جذب الاستثمارات في إطار تحقيق هدفا أساسيا يرمي إلى تنوع و تقوية الاقتصاد الوطني و رفع قدراته التنافسية ، غير أن ذلك متوقف على مدى التكريس العملي لما تضمنه هذا القانون على أرض الواقع من جهة و الإسراع في إجراء إصلاحات حقيقية على مستوى المحيط الاقتصادي العام من جهة أخرى .

كلمات مفتاحية: تنوع اقتصادي، استثمار ، قانون الاستثمار، مناخ الاستثمار.

Abstract:

This research paper aims to analyze the new investment law 22-18, study the new procedures it contains, and search for its ability to advance investments as one of the basic mechanisms to diversify the sources of income of the national economy and get it out of that dependence on hydrocarbons, which has been the main government source of income for several decades. There is no doubt that the new law was designed to open horizons and create appropriate conditions to encourage and attract investments within the framework of achieving a basic goal aimed at diversifying and strengthening the national economy and raising its competitive capabilities. Accelerate real reforms at the level of the general economic environment on the other hand your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Keywords: economic diversification ; investment ; investment law ; investment climate.

المؤلف المرسل: شليغم سعاد، الإيميل: scheligh@hotmail.fr

مقدمة:

يعتبر التنوع في مصادر الدخل من بين أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل الدول مهما كانت درجة تقدمها باعتباره الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي، فالاعتماد على أكثر من قطاع يجعل الاقتصاد في مأمن من الصدمات الخارجية التي قد تضرب به جراء نقص أو ندرة أحد الموارد الضرورية للإنتاج. ويرتبط التنوع الاقتصادي بشكل أساسي بالاستثمارات سواء محلية كانت أو أجنبية و التي تعتبر العامل الأساسي لتنوع مصادر الإنتاج و الدخل معا.

و يبدو جليا أن قضية التنوع الاقتصادي تمثل بالنسبة للدول الأحادية الإنتاج - لا سيما تلك المنتجة للنفط - تحديا حقيقيا و هو شأن الجزائر التي لاتزال تدور في تلك الحلقة المفرغة للتبعية للمحروقات و التي لم تستطع مختلف الجهود التي اتخذت في العقود السابقة أن تخرجها منها.

يرتبط الاستثمار بشكل أساسي بالسياسة الاقتصادية و هو يمثل أهم العوامل الاقتصادية لتطوير

الدولة وتنميتها لما له من دور في خلق الثروة و توفير مناصب الشغل و القضاء على البطالة، و هو ما جعل كل الدول تسعى إلى تشجيع الاستثمارات من خلال توفير البيئة المناسبة لها ، و لأن الجزائر تدرك أهمية ذلك، فقد عملت منذ استقلالها إلى سن مجموعة من القوانين الخاصة بالاستثمار و التي شملت العديد من الحوافز و الضمانات و لكن في المقابل تضمنت في طياتها العديد من العراقيل و هو ما جعل حجم الاستثمارات في الجزائر دون المستوى المطلوب مقارنة بالمقومات الكبيرة التي تملكها.

إشكالية الدراسة:

تتعالى الأصوات دائما خلال الصدمات البترولية حول ضرورة إيجاد بدائل النفط و تنوع مصادر الدخل، و من دون أدنى شك يستدعي ذلك فتح المجال للاستثمارات الخاصة محلية كانت أو أجنبية وتوفير المناخ الملائم لها، و الجزائر لا تزال تسعى جاهدة إلى خلق المناخ القانوني الذي يسمح بتشجيع و جذب الاستثمارات المختلفة باعتبار أن النظام القانوني يعتبر عاملا مهما بل و جوهريا في توجيه الاستثمارات إيجابا أو سلبا.

فبعد فترة من الجمود في مجال الاستثمارات و التي امتدت منذ سنة 2019 و التي تعتبر طويلة بالنسبة لأهمية و وزن الاستثمارات في الاقتصاد، صدر قانون جديد في جويلية 2022 كإطار لتنظيم العملية الاستثمارية، و هو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية " هل فعلا قانون الاستثمار الجديد سيفتح آفاقا لتنوع

مصادر الاقتصاد الوطني، و في هذا الإطار تبادرت إلى أذهاننا العديد من الأسئلة التي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة و المتمثلة في مايلي:

- هل ألغى القانون الجديد أهم العراقيل التي كانت تنفر المستثمر الأجنبي ؟
- هل ما تضمنه القانون من حوافز كافية لبعث الاستثمارات في الجزائر ؟
- هل تتوفر الإرادة الحقيقية لدفع الاقتصاد الوطني و تنويع مصادره ؟ **الفرضية الرئيسية:**
- للإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية انطلقنا في دراستنا من الفرضية التالية: " رغم أهمية القانون، إلا أن تحسين المحيط الاقتصادي العام ضروري أيضا لتشجيع الاستثمارات و جذبها". **هدف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل هذا القانون و هو ما سيسمح لنا بإبراز ما تضمنه من إجراءات جديدة و البحث في مدى قدرتها على دفع عجلة الاستثمارات-التي ظلت لفترة طويلة من الزمن محتشمة نتيجة لكثرة العراقيل -و بالتالي إخراج الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات و تحقيق هدف التنويع الاقتصادي الذي يعتبر أساسيا على جميع الأصعدة لأن الأمر لا يتعلق بالجانب الاقتصادي فحسب بل و الجانب الاجتماعي و السياسي أيضا.

أولا: المنطلقات النظرية للتنويع الاقتصادي

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من المواضيع التي أسالت الكثير من الحبر و شغلت بال القارئ بالسياسة الاقتصادية، فهو يمثل تحديا حقيقيا بالنسبة للكثير من الدول التي يرتبط اقتصادها بمنتج واحد بصفة عامة و تلك الدول الربعة بصفة خاصة، باعتبار التنويع في مصادر الدخل يمثل عامل أساسي في الاستقرار الاقتصادي و حصنا منيعا من الصدمات الخارجية.

1. تعريف التنويع الاقتصادي:

مما لا شك فيه، و كما هو الشأن بالنسبة للمصطلحات في العلوم الاجتماعية فلا يوجد اتفاق حول تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي، و انطلاقا من ذلك سنقدم تعريفا إجرائيا و هو الذي صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية التي تعرف التنوع الاقتصادي على أنه " الانتقال إلى هيكل أكثر تنوعا للإنتاج الوطني و للمبادلات بهدف رفع الإنتاجية و خلق مناصب شغل و وضع الأسس لتحقيق نمو مستمر يسمح بخفض معدل الفقر".¹

و منه فالتنوع الاقتصادي سيؤدي إلى معالجة الاختلالات الهيكلية و تحقيق التوازن في البنية الاقتصادية عن طريق تحقيق الجوانب التالية:²

- ضمان عدم هيمنة قطاع ما على القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام.
- ضرورة تنوع مصادر تمويل الميزانيات الاستثمارية للدولة مع تفعيل دور الاستثمار الخاص بشقيه المحلي و الأجنبي.
- ضمان تنوع هيكل الصادرات من خلال تنوع الإنتاج و هو ما سيساهم في تقليص اختلال الهيكل الإنتاجي و تعديل الميزان التجاري و تحقيق قدرة تنافسية في الأسواق الخارجية.
- ضمان توزيع متوازن لليد العاملة فيما بين القطاعين الخاص و العام و عدم تركيزها في مجال أو قطاع معين.

2. التنوع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط:

يزداد اهتمام الدول الربية بمسألة التنوع الاقتصادي بدرجة كبيرة بعد كل صدمة نفطية، حيث تكشف هذه الأخيرة عن ضرورة اتخاذ إجراءات حقيقية لإخراج الاقتصاد من أزمتته و تصحيح إختلالاته. فعندما يتعلق الأمر بتلك الدول المصدرة للنفط ، يتجسد التنوع الاقتصادي في الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي مقابل الزيادة المستمرة لمساهمة القطاعات غير النفطية فيه، و لكن بشرط أن لا يكون هذا الانخفاض ناتجا عن تخفيض الكميات المستخرجة و المصدرة من النفط و إنما من خلال زيادة الإنتاج في القطاعات الأخرى.³

فالخروج من دائرة التبعية للنفط أضحت ضرورة ملحة خاصة و أن هذا القطاع أثبت عدم قدرته

على تأسيس روابط أمامية و خلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية و توفير فرص عمل متناسب مع مساهمته في الناتج الوطني.⁴

و من بين أهداف التنوع الاقتصادي في إطار الدول الربية نذكر مايلي :⁵

- تنمية بدائل النفط كمصدر للدخل من خلال التوجه لتطوير القطاعات غير النفطية و تشجيع الاستثمار فيها لرفع قيمتها المضافة في الناتج الداخلي الخام.
- تقليص دور الدولة في الاقتصاد و ضرورة إعطاء دورا كبيرا للقطاع الخاص.
- توفير فرص عمل أكثر.

- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة و رفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.

ثانيا: قانون الاستثمار الجديد: الأهداف والمضامين

يرتبط الاقتصاد الوطني ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، فمنذ تأميم هذه الأخيرة في 24 فيفري 1971 تزايدت أهميتها و أصبحت تشكل المصدر الأساسي للنشاطات الاقتصادية المختلفة بصفة خاصة و برامج الدولة التنموية بصفة عامة، و هو ما شكل تحديا حقيقيا للجزائر التي لم تستطع حتى الآن أن تخرج من تبعيتها للمحروقات.

فمنذ ثمانينات القرن العشرين و الجزائر تسير في مسار الإصلاحات الاقتصادية و الكل يتساءل "باحثين، خبراء، صحفيين،..." عن مدى وجود إرادة سياسية حقيقية لإصلاح الاقتصاد الوطني. قوانين صدرت، برامج سطرت، سياسات رسمت و أموال صرفت و لكن في النهاية نتيجة كارثية و دوران في نفس الحلقة المفرغة، فلا يزال قطاع المحروقات يساهم بـ 94% من الصادرات و يمثل حوالي 40% من الإيرادات الكلية و هو ما يبين وزن القطاع في الاقتصاد الوطني و الذي يستدعي ضرورة التعجيل في إصلاح هيكلي و وضع الآليات الكفيلة بتنويع الاقتصاد الوطني، و يرتبط هذا الأخير بشكل أساسي بالاستثمارات محلية كانت أو أجنبية .

إن الجزائر كغيرها من الدول، وضعت منذ استقلالها قوانين عديدة تنظم العملية الاستثمارية منحت للمستثمرين مجموعة من الحوافز و الامتيازات و لكن في المقابل تضمنت في طياتها مجموعة من العراقيل التي جعلت من حجم الاستثمارات خاصة الأجنبية منها محتشما. و بعد فترة من الركود و الجمود التي عرفتتها الساحة الاقتصادية في مجال الاستثمارات* صدر قانون الاستثمار الجديد 18-22 في جويلية 2022 و صدرت نصوصه التنظيمية في سبتمبر من نفس السنة.

1. الاستثمار في الجزائر بين الجاذبية و التنفير:

تزخر الجزائر بعدة مميزات و مقومات تؤهلها لأن تكون من بين الدول الاستثمارية الكبرى سواء من ناحية الاستثمارات المحلية أو الأجنبية بدرجة أكبر، و في ما يخص نقاط القوة التي تملكها الجزائر و التي تقلل من تكلفة العملية الاستثمارية يمكن ذكر أهمها :⁶

✓ التكلفة المنخفضة لموارد الطاقة (غاز، كهرباء و قود).

✓ احتياط سيولة معتبر الذي يقلل من المخاطر اتجاه التغيرات في الأسعار الدولية للمواد الأولية.

✓ مخزون معتبر للطاقات المتجددة .

✓ يد عاملة مؤهلة و رخيصة .

✓ الموقع الجغرافي الاستراتيجي .

فرغم ما تزخر به الجزائر من مقومات تؤهلها لأن تكون في المراتب الأولى من حيث الجاذبية للاستثمارات، إلا أن ثمة عراقيل لا تزال تواجه المستثمرين و التي تمثل نقاط ضعف نوجزها في ما يلي :

✓ العراقيل البيروقراطية و الإدارية التي ظلت تلازم العملية الاستثمارية في الجزائر رغم المحاولات المستمرة للتخفيف من وطئتها .

✓ الحجم الكبير للقطاع الموازي الذي يسيطر على أكثر من 40% من النشاط الاقتصادي.⁷

✓ مشكلة الحصول على العقار الصناعي.

✓ التعقيدات التشريعية خاصة الجبائية منها.

✓ ضعف النظام المصرفي و تأخر إصلاحه.⁸

✓ قاعدة 51%/49% ، حيث أكدت كل التقارير الدولية المتعلقة بمناخ الأعمال في الجزائر

أنها تعد من أهم العراقيل التي تحد من الاستثمار الأجنبي في الجزائر، و حذر الكثير من

الاقتصاديين من عواقبها الوخيمة على جاذبية الاستثمارات الأجنبية. ولقد تكرست هذه

القاعدة مجددا في المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و التي بموجبها فرضت

على المستثمر الأجنبي ضرورة الشراكة مع المستثمر المحلي.⁹

2. تحليل قانون الاستثمار 18-22:

تؤكد أراء بعض الخبراء الاقتصاديين الجزائريين أن الجزائر بحاجة و أكثر من أي وقت مضى إلى شركاء

أجانب في كافة القطاعات الاقتصادية، لذلك فليس أمامها إلا أن تنفتح اقتصاديا من خلال إحداث

تغيرات كبيرة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها أساسية لتنويع الاقتصاد.¹⁰ فهل أزاح القانون

الجديد تلك العراقيل و هو ما سيفتح الأبواب للاستثمار في الجزائر و ينعش اقتصادها ؟

أ- من حيث الأهداف

من خلال ما نصت عليه المادة الثانية، فإن القانون يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:¹¹

- ✓ تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية و ذات القيمة المضافة.
- ✓ ضمان تنمية إقليمية مستدامة و متوازنة.
- ✓ إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي و تطوير الابتكار و اقتصاد المعرفة.
- ✓ تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة و ترقية كفاءات الموارد البشرية.
- ✓ تدعيم و تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني و قدرته على التصدير.

إن تحليل هذه الأهداف يظهر جليا أن هناك رغبة في إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال الاهتمام بالقطاعات المنتجة الخالقة للقيمة المضافة و استخدام التكنولوجيا الحديثة مما سيحسن من قدراته التنافسية و التصديرية.

ب- من حيث المبادئ

فحسب ما نصت عليه المادة الثالثة، فإن القانون جاء ليرسخ المبادئ التالية:

- ✓ مبدأ حرية الاستثمار: فالجميع أحرار في اختيار الاستثمار الذي يناسبه، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، وطنيا أو أجنبيا، مقيما أو غير مقيما، و هذا تكرسا لما نصت عليه المادة 61 من الدستور.¹² و ما يفهم من خلال نص المادة الثالثة، أن القانون ألغى التمييز بين المستثمر المحلي و الأجنبي، فلكل منهما الحق في إقامة مشروع خاص به و امتلاكه بصفة كلية، و هذا ما يعني أنه تم إلغاء بصفة كلية قاعدة 51 % / 49 % التي كانت تشكل أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- ✓ مبدأ الشفافية و المساواة في التعامل مع الاستثمارات.

ج- من حيث الضمانات

يعتبر موضوع الضمانات الممنوحة للمستثمر خاصة الأجنبي من بين أهم القضايا التي يهتم قانون الاستثمار بتنظيمها و التي لها تأثير على إمكانية جلب الاستثمارات من عدمها. فلقد عزز القانون الجديد تلك الضمانات التي كانت موجودة و المتمثلة في :

- ✓ إمكانية الحصول على العقار التابع للأموال الخاصة للدولة والذي توفره الهيئات المخولة بذلك، و هو ما أقرته المادة 6. فالحصول على العقار الصناعي و كما سبقت الإشارة إليه كان يمثل أحد أهم العراقيل التي ظل يعاني منها المستثمرين في الجزائر سواء المحليين أو الأجانب.
- ✓ الحرية في تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و العائدات الناجمة عنها وفق الشروط القانونية المحددة المنصوص عليها في المادة 138¹³، و يعتبر هذا الضمان من بين الشروط التي يؤكد عليها المستثمر الأجنبي الذي يهيمه بالدرجة الأولى إمكانية تحويل الأرباح المحققة إلى الدولة الأم.
- ✓ ضمان عدم المساس بالمزايا و الحقوق المكتسبة في حالة تعديل القانون أو إلغائه وفق ما نصت عليه المادة 13، و هو ما يضمن للمستثمر شرط الاستقرار.
- ✓ حق الطعن لدى اللجنة الوطنية العليا للطعون في حالة ما إذا أحس المستثمر بالظلم والإجحاف في حقه. و سنوضح لاحقا الحالات التي يتم الطعن فيها.

د- من حيث المزايا

في سبيل تشجيع الاستثمارات تمت مراجعة الأنظمة التحفيزية للمشاريع و ذلك وفقا لمدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة و تطويرها للقطاعات و تنميتها للمناطق عبر التراب الوطني و هو ما يحقق الأهداف التي سبقت الإشارة إليها.

فقد تم استحداث ثلاث أنظمة للحوافز و المزايا و المتمثلة في الآتي:

- ✓ **نظام القطاعات:** و هو النظام الخاص بالقطاعات ذات الأولوية، و من أمثلة هذه الأخيرة و حسب ما نص عليه القانون في "المناجم ، الفلاحة ، الصناعة، الصناعة الغذائية، اقتصاد المعرفة والطاقات المتجددة"¹⁴، وهي في مجملها قطاعات حيوية خالقة للقيمة المضافة.
- ✓ **نظام المناطق:** الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا النظام هي تلك الموجهة في إطار البلديات التابعة للهضاب العليا والجنوب و الجنوب الكبير و تلك المناطق التي تتطلب تنميتها مرافقة الدولة و أيضا المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتنمين. ولقد تم تحديد هذه المناطق في المرسوم التنفيذي رقم 28-301.¹⁵
- ✓ **نظام الاستثمارات المهيكلية:** و هو يتعلق بتلك الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة و استحداث مناصب الشغل و التي تمثل قوة لدفع النشاط الاقتصادي و تحقيق تنمية مستدامة و

هو ما نصت عليه المادة 30 من قانون الاستثمار، فهذا النوع من الاستثمارات يساهم بصفة خاصة و حسب ما تضمنه نص المادة 15 فيما يلي:¹⁶

- إحلال الواردات.
- تنوع الصادرات.
- الاندماج ضمن سلسلة القيم العالمية و الجهوية.
- اقتناء التكنولوجيا و حسن الأداء.

ففي إطار هذه الأنظمة تستفيد الاستثمارات بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية و الشبه جبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام من مزايا متعددة في مرحلتي الانجاز و الاستغلال.

هـ - من حيث الإجراءات

الإجراءات المتخذة لتسجيل الاستثمار و انجازه ستعرف تطورا ايجابيا من خلال استحداث آليات في إطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و المتمثلة في المنصة الرقمية و الشبابيك الوحيدة.

✓ **المنصة الرقمية للمستثمر:** تكريسا لمبدأ الشفافية التي استند عليها القانون الجديد، تم استحداث إجراء جديد تمثل في رقمنة إيداع و متابعة ملفات الاستثمار من خلال إنشاء منصة المستثمر التي تشرف عليها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كما جاء في نص المادة 23، فمن خلالها يتسنى للمستثمر معرفة كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار كفرص الاستثمار في الجزائر، العرض العقاري و مجمل الضمانات و الحوافز. و تهدف هذه المنصة التي تم إطلاقها بالفعل في 2022/10/20، إلى توجيه الاستثمارات و مرافقتها و متابعتها منذ تسجيلها و خلال فترة استغلالها، و هو ما سيضمن معالجة الملفات و دراستها من قبل الإدارات المعنية و يتيح للمستثمرين إمكانية متابعة تقدم ملفاتهم.

فاتخاذ مثل هذا الإجراء ينتظر منه أن يقضي على تلك العراقيل البيروقراطية المرتبطة بتقديم الملف و استلام وصل الإيداع و دراسة الملفات و هو ما سيوفر الجهد و المال، و يختصر الوقت.¹⁷

✓ **الشباك الوحيد:** هو جزء من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، و يعتبر نقطة اتصال وحيدة بالنسبة للمستثمر و هو ما من شأنه تسهيل الإجراءات الإدارية و إزالة التعقيدات البيروقراطية التي كان يعاني منها المستثمر نتيجة لتنقله بين مختلف الإدارات، و رغم أن الشباك الوحيد ليس بالأمر الجديد، إذ نجد المشرع ضمنه في إطار المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية

الاستثمار، إلا أنه في إطار التشريع الجديد تم إضفاء تعديلات من خلال التمييز بين نوعين من الشبايك و ذلك حسب طبيعة الاستثمار و هي كالآتي:

- الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى و الاستثمارات الأجنبية: و هو شباك ذو اختصاص وطني، و كما تدل تسميته فهو يهتم بالاستثمارات الأجنبية والاستثمارات في المشاريع الكبرى و هي تلك التي يساوي أو يفوق مبلغها 2 مليار دينار جزائري.¹⁸
- الشبايك الوحيدة اللامركزية: و هي تتمتع باختصاص محلي و تغطي كامل التراب الوطني بولاياته 58، تهدف كما تبين تسميتها على إضفاء الطابع اللامركزي على الإجراءات الاستثمارية في مختلف مراحلها.

و تعتبر الشبايك الوحيدة بنوعها المحاور الوحيد للمستثمر و هي تتولى طبقا للمادة 19 من المرسوم التنفيذي 22-298 المهام التالية:¹⁹

- استقبال المستثمرين.
- تسجيل الاستثمارات .
- تسيير و متابعة ملفات الاستثمارات.
- مرافقة الاستثمارات لدى الهيئات المعنية.

و من أجل تسهيل الإجراءات و اختصارها في جهاز واحد يجمع الشباك الوحيد إلى جانب أعوان الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار، ممثلين عن كل الإدارات التي لها علاقة بالاستثمار (الضرائب، الجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري و مصالح التعمير... إلخ).²⁰ و من جهة أخرى و تحقيقا لذات الغرض المرتبط بإزالة العراقيل البيروقراطية و تكريس اللامركزية و حسب ما نصت عليه المادة 21 من المرسوم التنفيذي 22-298 تم تفويض كامل الصلاحيات لمختلف الإدارات و الهيئات الممثلة في الشبايك لاتخاذ القرارات وإصدار مختلف الوثائق و التراخيص المرتبطة بانجاز الاستثمار و استغلاله على مستواهم، و هم ملزمون بالتدخل لدى هيئاتهم الأصلية لتذليل و إزالة كل الصعوبات التي يواجهها المستثمر.

و- من حيث الهيئات المشرفة على العملية الاستثمارية.

من الجانب المؤسساتي، يشرف على العملية الاستثمارية الهيئات التالية:

✓ **المجلس الوطني للاستثمار:** هو هيئة يرأسها الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحال، و لقد اكتفى المشرع في إطار القانون الجديد على إبراز مهمة المجلس بصفة عامة و المتمثلة في "اقتراح إستراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل و تقييم تنفيذها"²¹ باعتبار أن باقي التفاصيل المرتبطة بمختلف أدواره تم تحديدها في نص المادة 3 من المرسوم التنفيذي 06-355²²، و تضم تركيبة المجلس- على غرار ما كان سائدا في التشريعات السابقة - كل الوزارات التي لها علاقة بمجال الاستثمار و بدون استثناء بالإضافة إلى رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار اللذان يحضران اجتماعات المجلس كملاحظين.²³ و يتبين من خلال هذه التشكيلة أنه تم إشراك كل القطاعات التي من شأنها بعث التنوع الاقتصادي.

✓ **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:** لقد نشأت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار، في إطار الجيل الأول من الإصلاحات التي أجريت في الجزائر خلال التسعينيات، وقد خضعت لتعديلات تهدف إلى التكيف مع التغيرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. في البداية تم تكليف هذه المؤسسة الحكومية بمهمة التيسير والترويج ودعم الاستثمار تحت اسم الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات "APSI" من 1993 إلى 2001، ثم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" ثم في إطار القانون الجديدة تم مجددا تغيير اسم الوكالة حيث أصبحت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "AAPI" و التي وضعت تحت وصاية الوزير الأول بدلا من وزارة الصناعة كما كان الحال سابقا. وتتولى الوكالة وفق ما نصت عليه المادة 4 من المرسوم التنفيذي 22-298²⁴ عدة مهام تشمل مجالات الإعلام و تسهيل و ترقية الاستثمار و مرافقة المستثمر إلى جانب تسيير الامتيازات و المتابعة، و تمارس الوكالة هذه المهام من خلال المنصة الرقمية و الشباك الوحيد التي سبقت الإشارة لهما. و لقد تم تدشين مقر الوكالة و الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى و الاستثمارات الأجنبية التابع لها من طرف الوزير الأول في 20/10/2022.

✓ **اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار و سيرها:** هي هيئة عليا تعمل تحت وصاية رئاسة الجمهورية تتمثل مهمتها الرئيسية النظر في الطعون المقدمة من طرف المستثمرين الذين يرون أنهم ظلموا في إطار تطبيق أحكام القانون 22-18، فوفقا للمادة 6 من المرسوم الرئاسي 22-296 يقوم المستثمر بإخطار اللجنة عن كل نزاع مرتبط بالاستثمار و المتعلق بسحب أو رفض منح المزايا أو رفض إعداد المقررات و الوثائق و التراخيص من طرف الهيئات و الإدارات

المعنية.²⁵ تتشكل اللجنة التي يعينها رئيس الجمهورية و يترأسها ممثلا عنه من قضاة و خبراء اقتصاديين و ماليين مستقلين و هذا حسب ما نصت عليه المادة 3 من المرسوم الرئاسي. و تبث اللجنة في الطعون في آجال لا تتجاوز شهر واحد وفق ما نصت عليه المادة 11 من قانون 22-18.

و ما يلاحظ من خلال دراسة هذه الهيئات هو أنها تابعة إما لرئاسة الجمهورية أو للوزارة الأولى، و هو ما يبرز إصرار السلطة الحاكمة على الإشراف المباشر على العملية الاستثمارية نتيجة لأهميتها .

ز - من حيث العراقيل

إن تحليل القانون يبرز نوع من القيود التي فرضت على المستثمر و هي المخاطر المرتبطة بالآجال المحددة لانجاز المشروع الاستثماري و العقوبات المفروضة في حالة عدم الالتزام بها. فحسب المادة 32 من قانون 22-18، يلزم المستثمر بانجاز مشروعه في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات و تمدد هذه الفترة إلى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تندرج ضمن نظام المناطق و نظام الاستثمارات المهيكلية، و يمكن تمديد أجل الانجاز لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة. و تبدأ فترة الانجاز من تاريخ تسجيل الاستثمار لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار أو إصدار رخصة البناء. و في حالة عدم الالتزام بالآجال المحدد ووفقا لنص المادة 36 من القانون يتم سحب المزايا جزئيا أو كليا.

فحسب بعض التحاليل المختصة بينت أنه في إطار التجربة الجزائرية في مجال الاستثمار لا يمكن إقامة مشروع جديد في غضون ثلاث سنوات نتيجة لاصطدام عملية الانجاز بعدة عراقيل (رخص البناء، توصيل الكهرباء، الامتثال للمعايير البيئية و غيرها من الإجراءات التي يتطلبها انجاز المشروع) و هي في حقيقة الأمر خارجة عن إرادة المستثمر، و رغم أن القانون حدد آجالا لتلك الإجراءات إلا أنه عمليا لا يتم احترامها أبدا و بالتالي كيف تتم معاقبة المستثمر في أمور خارجة عن نطاقه، و في الحقيقة الأمر

يعتبر المستثمر في حد ذاته أول المتضررين من التأخر في الانجاز لما ينجر عنه من خسائر مالية.²⁶

3. التنوع الاقتصادي في إطار مضامين القانون الاستثماري الجديد و السياق العام للسياسة الحكومية:

من خلال تحليلنا لما تضمنه القانون الاستثماري الجديد، يبدو جليا أن مصمموه أرادوا أن يجعلوا منه نقطة ارتكاز لإعادة تشغيل الآلة الراكدة و المثقلة بالعراقيل البيروقراطية . فمن خلال المبادئ التي ارتكز عليها لاسيما تلك المرتبطة بالحرية و المساواة و التي ألغت بموجبها قاعدة 51% / 49% و مختلف الضمانات و التسهيلات المرتبطة برقمنة العملية الاستثمارية و تحريرها من المركزية و إشراك مختلف القطاعات ذات العلاقة بالاستثمارات دليل على وجود إرادة في بعث هذه الأخيرة لما لها من أهمية و مكانة في إخراج الاقتصاد من تبعيته للمحروقات.

فمحتوى القانون يصب في إطار ما تضمنه مخطط عمل الحكومة لسنة 2021 في محوره الخاص بتحرير دعائم الإنعاش الاقتصادي من خلال تحسين جاذبية مناخ الاستثمار و في هذا المضمون تم التأكيد على التزام الحكومة بإزالة كل العراقيل التي تعيق الاستثمار بفضل اتخاذ عدة تدابير تنظيمية و مالية.²⁷ فمن دون أدنى شك تظهر الإرادة السياسية في تنويع الاقتصاد الوطني، فخلال افتتاح الندوة الوطنية حول الإنعاش الصناعي التي عقدت في 6/4 ديسمبر 2021 أكد رئيس الجمهورية على أنه يتم التعويل على القطاع الصناعي كأحد ركائز التنمية المستدامة و الهدف الأساسي هو رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني من 7 % إلى 10 % كحد أدنى، كما تم في إطار هذه الندوة مناقشة عدة محاور تتصل بدعم المؤسسات و ترقية الإنتاج الوطني و الصادرات، تحسين بيئة الاستثمار ووفرة العقار، تمويل المشاريع الاستثمارية و حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية و دور الدولة كمساهم، و تمخض عن هذا النقاش عدد من التوصيات، والتي من أبرزها العمل على جذب الاستثمار و رأس المال الأجنبي من خلال وضع آليات فعالة على مستوى التمثيليات الدبلوماسية للجزائر في الخارج، وكذا إنشاء مناطق حرة قادرة على استقطاب الاستثمار.²⁸

فمسألة تحرير الاستثمار و تنويع الاقتصاد الوطني شكلت محور نقاش في العديد من اجتماعات مجلس الوزراء و التي تمخض عنها بيانات تقرر بضرورة التعجيل في اتخاذ الإجراءات و التدابير الرامية لإزالة كافة العراقيل عن العملية الاستثمارية.

و بعيدا عن الأطر النظرية المرتبطة بالاجتماعات و الندوات و في إطار الواقع و ما يقتضيه من إجراءات من أجل إخراج الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات و تنويع مصادره، فإن الأمر يتطلب التكريس الفعلي

لما تضمنه قانون الاستثمار على أرض الواقع من جهة و إحداث تغييرات جذرية على مستويات عدة لا سيما على مستوى الأنظمة الثلاث "المصرفي ، الجبائي و الجمركي" من جهة أخرى وهو ما سيسمح بتحسين مناخ الاستثمار و يضمن استقطاب رؤوس الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية مما يضمن انتعاش الاقتصاد الوطني و يعزز تنافسيته.

خاتمة:

لقد تضمن قانون الاستثمار الجديد جملة من التدابير الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار و توفر الظروف المناسبة لتحرير روح المبادرة لاسيما فيما يتعلق بإلغاء و بصفة كاملة لقاعدة 49/51 و تسهيل الإجراءات من خلال رقمتها في إطار منصة إلكترونية من جهة و إعادة تنظيم الإطار المؤسسي المتعلق بالاستثمار من جهة أخرى .

فمن الناحية الشكلية و النظرية يبدو أن قانون الاستثمار مميزا وجذابا، حيث يضبط شفافية التعاملات و سهولة الإجراءات منذ إيداع الملف و دراسته إلى غاية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال و هو ما سيساهم في تحسين مناخ الاستثمار و مكافحة البيروقراطية التي كانت تقف عائقا في وجه المستثمرين، و على الرغم من أهمية القانون إلا أنه ليس غاية في حد ذاتها، فالهدف النهائي هو بعث الاستثمارات على أرض الواقع بما يضمن دفع القطاعات الاقتصادية المختلفة و تنويع مصادر الاقتصاد الوطني و يتطلب ذلك :

- ضرورة تحقيق الاستقرار التشريعي باعتباره مقوما أساسيا لتحسين مناخ الاستثمار.
- التعجيل بإصلاح باقي الحلقات التي يمر بها الاستثمار على غرار القطاع المصرفي و الجمركي حتى تواكب ما تضمنه قانون الاستثمار الجديد.
- تطوير البنى التحتية من طرق و موانئ و مطارات و مناطق حرة، حيث أن ضعف هذه البنى يعتبر من بين العوامل المسؤولة على ضعف الإقبال على الاستثمار.
- بذل المزيد من الجهود من أجل استئصال كل صور الفساد المتجذرة على مستويات عديدة.
- فمستقبل الاقتصاد الوطني و تنويعه مرهون بضرورة الإسراع و التعجيل في إحداث إصلاحات حقيقية على جميع الأصعدة و هو ما سيحسن من البيئة و المحيط الاستثماري .

الهوامش:

¹Groupe de la banque mondial, « Panorama de l'aide pour le commerce

2019 :diversification et autonomisation économiques», OCDE, OMC, (2020), p150.

بشير هادي، عودة الطائي، "دور و أهمية التنوع الاقتصادي في العراق: الشروط و آليات القياس، دراسة كمية²

للسنوات 2019/2003، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، (2021)، ص 48.

عبر محمد، سهيلة عبد الزهر، "التنوع الاقتصادي في العراق و التحديات الراهنة"، مجلة كلية بغداد للعلوم³

الاقتصادية الجامعة، العدد 57، (2019)، ص 232.

أيسر ياسين فهد، أحمد محمد جاسم، "أثر التنوع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق 2003-⁴

2014"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2، (2017)، ص 378.

⁵Fatima Zohra Mesbahi, Mohammed Ben Bouziene, " Stratégie de diversification de l'économie Algérienne ", revue d'économie et de management, volume 16,

n°01, (2017), p32.

* نتيجة لتدهور الوضع الصحي العالمي الذي تسببت فيه جائحة كورونا من جهة و التغييرات على المستوى

السياسي الناتجة عن الحراك الشعبي فيفري 2019.

⁶Bank of Africa , " Algérie : investir , "vue le 2/11/2022, sur le lien

<https://www.btrade.ma/fr/observer-les-pays/algerie/investir>.

⁷ Hocine Hassani, " l'investissement direct étranger en Algérie : état des lieux et perspectives ", Revue des sciences commerciales, vol 16, n°2, (2017), p 199.

⁸ Amina Badredine, Rachid Benamirouche, " Les obstacles de l'attractivité des investissements directs étrangers en Algérie", Revue internationale de l'innovation et stratégies financières, vol 1 (2018), p 47.

ج.ج.د.ش، "أمر 01-09" مؤرخ في 2009/07/22 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة⁹

الرسمية عدد 44، الصادرة في 2009/07/26، ص 13.

¹⁰Hadjer Guenanfa, " Algérie – Investisseurs : pourquoi ça ne prend pas. Le

point ,30/07/2018 , vue le 05/11/2022 sur le lien : <https://www.lepoint.fr/economie>

ج.ج.د.ش، "قانون 22-18" مؤرخ في 2022/07/26 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 50،¹¹

الصادرة في 2022/07/28.

ج.ج.د.ش، "دستور 2020"، الجريدة الرسمية عدد 82 الصادرة في 2020/12/30، ص 16.¹²

ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 22-300 المؤرخ في 2022/09/08، يحدد قوائم النشاطات و السلع و¹³

الخدمات غير القابلة من الاستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل، الجريدة الرسمية عدد 60، الصادرة في 2022/09/18.

المادة 26، قانون 22-18.¹⁴

ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 22-301 مؤرخ في 2022/09/8، يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق¹⁵ التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة في 2022/09/18.

ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 22-302 مؤرخ في 2022/09/8، "يحدد معايير تأهيل الاستثمارات¹⁶ المهيكلية وكيفية الاستفادة منها"، الجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة في 2022/09/18.

قانون الاستثمار الجديد، شوهد في : 2022/10/22، أنظر: <https://ar.calpiref.com>¹⁷

أنظر المادة 4، ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 22-299 مؤرخ في 2022/09/8، "يحدد كفاءات¹⁸ تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ الإتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار"، الجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة في 2022/09/18.

ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 2022/09/8، "يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية¹⁹ الاستثمارات"، الجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة في 2022/09/18.

المادة 20 من مرسوم تنفيذي رقم 22-298.²⁰

المادة 17 من القانون 22-18.²¹

ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 06-355، الصادر في 2006/10/09، "يتعلق بصلاحيات المجلس²² الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه و سيره"، الجريدة الرسمية عدد 64 الصادرة في 2006/10/11.

أنظر المادة 3، ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 22-297 الصادر في 2022/09/08 "يحدد تشكيلة²³ المجلس الوطني للاستثمار و سيرها"، الجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة في 2022/09/18.

ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي 22-298، نفس المرجع السابق.²⁴

ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 22-296، الصادر في 2022/09/4 "يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية²⁵ الجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة في 2022/09/18. للطعون المتعلقة بالاستثمار و سيرها"،

²⁶TSA, "investissements en Algérie : les critiques du Care", 11/10/2022, vue le 25/10/2022 sur le lien : <https://care.dz/fr/>

²⁷R.A.D.P, Services de premier ministre, « Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république », septembre 2021, p.

مصالح الوزير الأول، "الندوة الوطنية للإنعاش الصناعي: رفع العراقيل أمام الاستثمارات المنتجة"، شوهد ²⁸

في 2022/11/16، أنظر: <https://premier-ministre.gov.dz/>